

الهيئة الوطنية للإعلام تعلن أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين

عدن / الأمناء / خاص :

عقدت الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، يوم الأحد، في العاصمة عدن، اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ مختار اليافعي، نائب رئيس الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي.

واستهل الاجتماع الأستاذ مختار اليافعي، مرحباً بالأستاذ باسراحييل هشام باسراحييل، نائب رئيس تحرير صحيفة الأيام لحضور هذا الاجتماع، مترحماً على فقيد الصحافة الجنوبية المغفور له بإذن الله المناضل هشام باسراحييل، متطرقاً لإسهامات صحيفة الأيام في نقل صوت الجنوب منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة الجنوبية التحررية.

واستعرض الاجتماع مستجدات الأوضاع على الساحة الجنوبية، ودور الإعلام الجنوبي المرتبط بتلك المستجدات وأهمها ما يتعلق بعملية سهاام الشرق، في مواكبة الانتصارات وإبراز خطر



وناقش الاجتماع التحضيرات الخاصة بمسار عقد مؤتمر الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين، مقراً قبل استعراض محضر الاجتماع السابق والمصادقة عليه، اللجنة التحضيرية للمؤتمر من التالية أسماؤهم :

١- أديب محمد السيد
٢- أمجد يسلم صبيح

التنظيمات الإرهابية التي تهدد السلم والأمن الدوليين وكيفية الإسهام في اجتثاثها بالشراكة مع المجتمع الدولي. وتطرق الاجتماع إلى أبرز أنشطة قطاعات الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، وما تم إنجازه منها، مقيماً مستوى أداء القطاعات والأنشطة التي تم تنفيذها على المستوى الإعلامي ووسائله المتعددة.

٣- أمينة يحيى محمد
٤- د. باسم منصور ناصر
٥- جمال عوض شنيت
٦- الحامد عوض الحامد
٧- حسين صالح الحنشي
٨- خالد ناصر شوبة
٩- دعاء سالم باوزير
١٠- رائد علي شائف
١١- رشدي سالم حسن
١٢- سالم علي الشاحت
١٣- سعدان مسعد اليافعي
١٤- سعيد عبدالله بكران
١٥- صالح جميل صالح
١٦- صالح محمد الباشا
١٧- د. صدام عبد الله علي
١٨- صلاح عمر البيتي
١٩- صلاح عبدالله العاقل
٢٠- د. عبد الله عوض الحو
٢١- علوي عبدالله بن سميث
٢٢- علي سالم اليزيدي
٢٣- علي صالح الجعدي

٢٤- عيدروس عبدالله باحشوان
٢٥- عيسى بن نهل القميري
٢٦- غازي محسن العلوي
٢٧- قائد علي دربان
٢٨- مجدي ثابت خميس
٢٩- محمد قائد النقيب
٣٠- محمد هشام باسراحييل
٣١- محمد سعيد سالم
٣٢- محمد عبد الله صالح
٣٣- مريم عبدالهادي بارحمة
٣٤- نجيب محمد مقبل
٣٥- نصر مبارك باغريب
٣٦- هدى خالد الكازمي
٣٧- ياسر العبد باعزب
ودعت الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين لمباشرة عملها، وعقد اجتماعها الأول يوم الأحد القادم الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢م في مقر الهيئة الوطنية الكائن بمديرية التواهي، في العاصمة عدن.

مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية فرع عدن لـ (الأمناء) :

إغلاق المدير المالي مكتبه خلق معاناة للمتقاعدين بعدم صرف معاشاتهم

الأمناء / منير مصطفي وقبصر ياسين :

أوضح مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية فرع عدن، فيصل صالح بن صالح، بأن استمرارية إغلاق مكتب المدير المالي بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمركز الرئيسي يعدن من قبله وعدم التزامه بالتسليم عمل غير مسؤول كونه خلق معاناة في تعذيب المتقاعدين بعدم صرف معاشاتهم الشهرية، حيث يأتون يومياً إلى فرع المؤسسة الواقع بمديرية المعلا مطالبين صرف معاشاتهم الشهرية، وهذه الإشكالية أصبحت

تواجهها إدارة المؤسسة فرع عدن، والعديد من فروع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ناهيك عن عدم صرف ميزانية للنفقات التشغيلية التي تغطي متطلبات العمل كشراء الديزل وأدوات النظافة وصيانة بعض معدات العمل. وأضاف مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية فرع عدن الأخ فيصل صالح بن صالح في تصريحه لـ "الأمناء": "إن معاشات المتقاعدين تصل إلى ٢١٠ مليون ريال يعني لعدد ١٤٠٠ متقاعد". واختتم مدير فرع المؤسسة بعدن

الأخ فيصل صالح: "إن قرار معالي وزير الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية د. عبدالناصر الوالي بتعيين مدير عام جديد لمجلس الإدارة العامة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمركز الرئيسي بعدن جاء حسب القانون المخول له.. كما أن هناك توجيهات صدرت من قبل وكيل النيابة لمكافحة الفساد وكلها صبت في تغيير قيادة الإدارة العامة للمؤسسة بالمركز الرئيسي نظراً للمخالفات في الجوانب الإدارية والمالية بالمؤسسة وعلى ضوء تقرير الجهاز المركزي للحسابات".

القاضي فيصل حسن بن مهري رئيس مركز عدن الدولي الحديث للتحكيم وتسوية المنازعات لـ (الأمناء) :

عملنا يستند على القانون الدولي ويختص بعملية التحكيم التجاري في النزاعات بجميع أنواعها

عدن / الأمناء / رياض شرف :

أوضح القاضي فيصل حسن بن مهري، رئيس مركز

عدن الدولي الحديث للتحكيم وتسوية المنازعات، بأن المركز وبانضمامه واعتماده كوحدة قضائية تابعة للمحكمة الدولية لتسوية المنازعات، يخول له أن يكون المحكمين

إعلان إلغاء عقد بيع

يعلن ورثة المرحومة / شبيخة علي فضيل سالم حازم العزبي عن إلغاء عقد البيع المحرر في 2004، مع الأخ / محمد عبدالله صالح الدهمي، في أرض "محرز" بموجب إقرار إلغاء عقد البيع الصادر عن مورثتهم المرحومة بفترة حياتها وما جاء فيه من أسباب قانونية لعملية إلغاء العقد من قبلها في الأرض المذكورة وبمساحة 25 فدانا، وبهذا الإعلان فإن الورثة يخلون بمسؤوليتهم الشرعية والقانونية وبعد فشل الوساطة التي قام بها الوسيط منير علي سالم مع الأخوين عمار وادي وعارف اليافعي، وبموجب ذلك لا يوجد أي حق أو أي استحقاق عند الورثة لأي مدع بالشراء في أرض الورثة الواقعة في منطقة (محرز) بمديرية تبين محافظة لحج، وتعتبر مساحة الأرض المذكورة للورثة حقا خاصا بهم ويحق لهم التصرف بها شرعا وقانونا، وبما يرونه مناسباً لهم في حال بيعها على الآخرين من بعد نشر هذا الإعلان.

صادر عن / عبدالقوي محمد سلام علي العزبي
عن ورثة المرحومة / شبيخة علي فضيل العزبي

التابعين للمحكمة الدولية في خدمة من يلجأ إلى المركز ويعتبر ضمن هيئة التحكيم الخاصة بمركز عدن الدولي الحديث للتحكيم وتسوية المنازعات. وقال في تصريح لـ "الأمناء" بأن مركز عدن الدولي الحديث للتحكيم وجهه لا بد أن يستعين بخدماتها كل تاجر ومستثمر يحتاج إلى تعزيز عمله القانوني على الوجه الأمثل بإدراج الشرط التحكيمي في حال نشوب أي خلاف بين أطراف أي عقد بين المتعاقدين، بالإضافة إلى أن الحكم الصادر من المركز يوافق القانون اليمني وجميع القوانين الدولية ويستطيع الحصول على الحكم من المركز الحصول على سند تنفيذ إلى أي محكمة من محاكم الاستئناف في اليمن أو في أي محكمة تنفيذية في العالم على أن ينص ذلك في الحكم.

وأوضح القاضي فيصل بن مهري أن أهم الامتيازات التي تجعل التاجر في جميع عقود ونزاعاته التجارية يلجأ للمحكمة أو التحكيم التجاري هي: أولاً: إن جميع التجار في العالم الآن اتجهوا إلى تسوية نزاعاتهم التجارية عبر التحكيم التجاري لتوفير الجهد والوقت والمال. ثانياً: يحق للأطراف المتنازعة حرية اختيار نوع القانون المناسب لموضوع نزاعهم. ثالثاً: يحق لكل متنازع اختيار محكم أو أكثر من طرفه ويقوم المركز بتحديد الطرف المرجح أو الرئيس للجنة حسب حجم الخلاف أو النزاع. مشيراً إلى أن هذا يعطي نوعاً من الاطمئنان إلى المحكم المختار لديه الخبرة في نوع النزاع سواء صناعي أو

زراعي أو تجاري أو مصرفي أو هندسي حتى يأخذ بعين الاعتبار جميع الأعراف المتعامل بها في فصل النزاعات المتعامل بهذا الخصوص، وهذا لا يتوفر في التحكيم التقليدي، حيث إن أي محكمة حكومية لا بد أن تحل أي نزاع يحتاج إلى خبر وهذا يأخذ وقتاً طويلاً في الأخذ والرد ومناقشة النتائج. رابعاً: أهم سبب من الأسباب هو من حق طرفي النزاع تحديد المدة الزمنية لبدء وإنهاء النزاع بينهم بإصدار الحكم وفق الوقت المحدد من قبلهم. خامساً: إن موضوع التحكيم التجاري والحكم الصادر عنه يتوافق مع القانون اليمني، حيث أن الحكم الصادر المعتمد من هيئة التحكيم المختارة بعد إصدار حكمها النهائي وتوقيع المحكمين واعتماد الجهة العليا -المركز- إذا كان التحكيم مؤسسياً أو كأفراد التحكيم يحصل الحكم على سند تنفيذي من محاكم الاستئناف اليمنية ذات الاختصاص وفي العموم الأغلب تكون المحاكم التجارية ويكون وظيفة المحكمة هو التصديق على السند التنفيذي. سادساً: إن الحكم الذي يصدر من هيئة التحكيم المختارة يعتبر حكماً نهائياً غير قابل للطعن أو الاستئناف إلا بحق البطلان ومعنى حق البطلان أن تكون إجراءات التحكيم فيها نوع من الخطأ القانوني العام كأن يكون أحد الأطراف قاصراً أو منزوع الأهلية أو ليس له علاقة في موضوع النزاع، وهذا غالباً ما يتم تجنبه في التحكيم المؤسسي.